أربع من معلمات المدرسة. وأخطرت انه في حال رفضها التوقيع فلن يسمح لها وإزميلاتها بمواصلة التعليم في الضفة الغربية. وبالرغم من هذا التهديد رفضت المديرة وزميلاتها التوقيع، وعلم أنهن من التابعية الأميركية وينتمين إلى جمعية الكويكرز (القدس، ١٩٨٣/١/٨).

كذلك استدعت الادارة المدنية في الخليل يوم ١٩٨٣/١/١٧، خمسة من المحاضرين، ثلاثة منهم من التابعية البريطانية واثنان من التابعية الاردنية، وطلبت منهم التوقيع على التعهد، لكنهم رفضوا الاستجابة للطلب. وعقب ذلك أبلغهم رئيس الادارة المدنية في الخليل، بانه سيضطر لسحب تصاريح العمل التي بحوزتهم (هآرتس، ١٩٨٣/١/١٨). كما هددت الادارة المدنية المحاضرين الأجانب الذين يدرسون في جامعة بيرزيت بوقف اعمالهم في حال رفضهم التوقيع على التعهد بعدم تأييد م.ت.ف.

وعلم ان قوات الامن اقامت نقاط تفتيش على الطريق المؤدية إلى الجامعة لتفتيش كل من يصل إليها، وخاصة المحاضرين الأجانب (المصدر نفسه، ١٩٨٣/١/٢٠).

وافادت مصادر مطلعة ان الادارة المدنية في الضفة والقطاع قدمت، في اجتماعها مع ممثلي المدرسين الأجانب من جامعات المناطق المحتلة، اقتراحا بمذكرة جديدة يلتزمون بالتوقيع عليها، تتضمن التفاصيل المذكورة في طلب اجازة العمل السابق بالاضافة إلى بند واحد يتعلق بعدم تأييد م.ت.ف. غير أن المحاضرين الاجانب رفضوا هذا الاقتراح ايضا. وجاء في نبأ لأحد المراسلين الصحفيين في لندن أن السفارة الاسرائيلية هناك رفضت قبول عريضة موقعة من قبل ٣٠ الف أكاديمي بريطاني ينددون فيها بطرد المحاضرين الاجانب من الجامعات الفلسطينية (المصدر نفسه، ١٩٨٢/٢/١٧).

مقاومة الاحتلال وفضح سياسته: تقوم الجماهير العربية في المناطق المحتلة والقوى الديمقراطية في اسرائيل بالتصدي لسياسة القمع والتعذيب بشتى الوسائل المتاحة، فقد وجهت حركة السلام الآن يوم ١٩٨٢/١/٤، نداء إلى السلطات العسكرية للعمل بأسرع وقت ممكن للحؤول دون وقوع أعمال العنف من قبل مجموعات متطرفة بين المستوطنين.

وقالت الحركة في نداء وزعته على وسائل الاعلام، ان وزير العلوم والتطوير يوفال نئمان ومساعده في الوزارة عضو الكنيست حنان بورات، من حركة هتحيا، مشتركان في إقامة طواقم إشراف على مشاريع البناء في الضفة الغربية، ويعملان بصورة تختلف عن توجيهات الحكم العسكري. وأضاف النداء، أن هذه الطواقم تنوي القيام بطرد المواطنين لمجرد معارضتهم للاحتلال الاسرائيلي (هآرتس، ١٩٨٣/١/٥).

كذلك اتهم النداء السلطات العسكرية بغض النظر عن الأبنية غير القانونية خاصة لأعضاء روابط القرى وعدم معاملتهم بالمعاملة ذاتها التي تعامل بها بقية المواطنين العرب.

وقالت الحركة انها علمت مؤخرا ان مجلس كريات اربع ينوي القيام بحملة تهديد وضغوط على اصحاب المحلات التجارية في سوق الخليل لابعادهم عن المنطقة، ومطالبة الحكم العسكري بنقل سوق الخليل ومحطة الباصات الجديدة إلى اماكن اخرى. والهدف من وراء ذلك، كما هو واضح، هو السيطرة على سوق الخليل، القائم فوق انقاض الحي اليهودي سابقا (المصدر نفسه).

وفي الاتجاه ذاته، لفضح سياسة السلطة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، قال رئيس بلدية نابلس السابق بسام الشكعة في مقابلة نشرت يوم ١٩٨٣/١/٩، في صحيفة الأوبزرفر اللندنية، أن الحكم العسكري الاسرائيلي هدد رؤساء البلديات في الضفة والقطاع بمصير مشابه لمصير رئيسي بلديتي نابلس ورام الله، اللذين وقعا ضحية اعمال تخريبية اسرائيلية.

ووصف الشكعة الحادث الذي ادى الى فقدان ساقيه، بانه كان محاولة اغتيال رسمية، لأن السلطات لم تجر أية عملية تحقيق جدية بهدف القاء القبض على الفاعلين. وأضاف، انه ما يزال وعائلته يشكلون هدفا لحملة إزعاج شديدة من قبل الحكم العسكري. وآخر خطوة، في هذا المجال، منع ابنته من السفر إلى الولايات المتحدة لمتابعة دراستها الأكاديمية (دافار، ١٩٨٣/١/١٠).

كذلك، قرر مجلس بلدية الخليل في جلسته يوم ١٩٨٣/١/١٠، رفع دعوى أمام محكمة العدل العليا، على أثر قيام مستوطنين يهود من كريات اربع بهدم منزل المواطن زيد الجعبري وإقتلاع عدة أعمدة كهربائية تابعة للبلدية. كما قامت